الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.12

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
16 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19317 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها (A/70/348/Add.2 و A/70/7/Add.12)

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (المجموعة المواضيعية الثانية) (A/70/348/Add.2)، فقالت إنه خلال السنوات الست الماضية، قام مجلس الأمن بتوسيع نطاق استخدام أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها باعتبارها جزءا من مجموعة أدواته المعتمدة لصون السلم والأمن الدوليين. وهناك ١٤ فريقا من هذا القبيل، تشمل ٧٨ خبيرا، تم نشرها في جميع أنحاء العالم كي تكون بمثابة أعين المجلس وآذانه. وتُبذل جهود كبيرة لضمان استقدام الخبراء الأكثر كفاءة وتوفير دعم إداري واستشاري عالي الجودة لهم. وعلاوة على ذلك، يقوم كل من إدارة الشؤون السياسية ومكتب شؤون نزع السلاح والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بتعزيز التعاون فيما بين مختلف أفرقة رصد الجزاءات المذكورة وتكفل، عند الاقتضاء، تعاونها مع البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام الأخرى.

٢ - وتابعت قائلة إنه في سبيل ضمان الاتساق في أداء بعثات المجموعة الثانية، يتواصل تنقيح ومواءمة إطار الميزنة القائمة على النتائج إلى أقصى حد ممكن، ولكن الاختلافات المتأصلة في نظم الجزاءات قد أُبقي عليها. وتُبذل جهود متواصلة من أجل تحسين الطريقة التي تقدَّم بها المعلومات إلى الجمعية العامة.

٣ - وأضافت قائلة إن مجموع الاحتياجات للبعثات الـ ١٤ المندرجة ضمن المجموعة الثانية لعام ٢٠١٦ يبلغ ٣٤,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ١,٤ مليون دولار، أو بنسبة ٣,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٥. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض في متوسط أتعاب الخبراء وفي احتياجات السفر للخبراء والموظفين. ولم تُقترح أي تغييرات في تكوين أو مستويات الملاك الوظيفي. وستحمَّل تلك الاحتياجات على الاعتماد البالغ ١,١ بليون دولار المقترح للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/70/7/Add.12)، فقال إن اللجنة توصي بخفض مبلغ ٠٠٠ ١٢١ دولار من الاحتياجات المقترحة لفريق الخبراء المعني بليبريا لعام ٢٠١٦. ورهنا بهذه التوصية، فضلا عن التوصيات الواردة في التقرير الرئيسي للجنة الاستشارية (A/70/7/Add.10)، فهي توصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٦ من أجل البعثات السياسية الخاصة الـ ١٤ المندرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية.

٥ - وتابع قائلا إنه لم يُقترح رصد أي اعتماد تحت بند الخبراء الاستشاريين لعام ٢٠١٦ في إطار المجموعة الثانية. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة للحد من

الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين ولاستقدام خبراء يملكون المهارات الفنية واللغوية المطلوبة.

٦ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بتقديم تقارير اللجنة الاستشارية، سترد المسائل ذات الطابع الشامل التي ترتبط بجميع البعثات السياسية الخاصة في تقرير اللجنة الرئيسي (A/70/7/Add.10)، في حين أن الميزانيات المقترحة للمجموعات المواضيعية من الأولى إلى الثالثة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستقدم في تقاريرها ذات الصلة (من A/70/7/Add.11 إلى A/70/7/Add.15). وترد الميزانية المقترحة من الأمين العام لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن (المجموعة الأولى) في إضافة مستقلة (A/70/348/Add.6)، وسيصدر تقرير اللجنة الاستشارية باعتباره الوثيقة A/70/7/Add.16.

٧ - السيدة تان (سنغافورة): تحدثت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إن الرابطة تؤيد تأييدا تاما الدور الذي لا غنى عنه للبعثات السياسية الخاصة في صون السلم والأمن الدوليين، وينبغي أن يكون سير عملها على النحو الأمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء. غير أنه خلال السنوات الخمس الماضية، لم تقم الدول الأعضاء بإصلاح ترتيبات التمويل والدعم لهذه البعثات، على الرغم من توصيات اللجنة الاستشارية التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١١. وقد حان الوقت لتنفيذ تلك التوصيات لتفادي تعريض كفاءة وقدرة المنظمة للخطر.

٨ - وواصلت قائلة إن الميزانية العادية آخذة في التقلص من حيث قيمتها الحقيقية، ولكن حصة البعثات السياسية الخاصة في الميزانية قد زادت. وحتى إذا لم تُنشأ بعثات جديدة خلال العامين المقبلين، لا يزال من المتوقع أن يزيد الاعتماد المخصص للبعثات بمبلغ ٨,٤ ملايين دولار، الأمر الذي يعني أن الاعتماد المخصص لها سيشكل نسبة تزيد على ٢٠ في المائة من الميزانية العادية. وفي سياق ميزانية عامة تصر بعض الدول الأعضاء على الإبقاء عليها راكدة، فكل زيادة في ميزانية البعثات السياسية الخاصة ستؤدي لا محالة إلى تقطيع التمويل المخصص لأجزاء من الميزانية لا تقل أهمية مثل التنمية، التي تحظى بأولوية رئيسية لدى العديد من البلدان النامية.

٩ - وأضافت قائلة إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ترتيبات التمويل والدعم للبعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تنفَّذ فورا. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء حساب منفصل لهذه البعثات، ويتعين أن يكون متسقا مع دورة ميزانية عمليات حفظ السلام. ومن شأن ذلك أن ييسر تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحويلات الأموال بين البعثات السياسية الخاصة والموارد التي لا تصل إليها حاليا سوى عمليات حفظ السلام، مثل حساب دعم عمليات حفظ السلام ومخزونات النشر الاستراتيجية. وينبغي أن يكون الحل فيما يتعلق بترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة شاملا، وقد يؤدي اتباع نهج تجزيئي مبني على تحقيق المصالح السياسية عوض التركيز على ما سيكون الأفضل بالنسبة لتلك البعثات إلى نشوء المزيد من المشاكل في المستقبل.

١٠ - واستطردت قائلة إن الرابطة تلاحظ أن ٣٤ من أصل ٣٦ بعثة سياسية خاصة موجودة حاليا قد أنشئت بموجب قرارات لمجلس الأمن، وهي تشمل بعثات ميدانية كبيرة تشبه عمليات حفظ السلام أكثر من البعثات السياسية الخاصة التقليدية. وقد أكدت الجمعية العامة مجددا أنه ينبغي مراعاة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلم والأمن، وذلك فيما يتعلق بمساهماتهم في تمويل عمليات السلام والأمن. وستأخذ الرابطة هذا المبدأ في الاعتبار عند العمل مع الوفود الأخرى لضمان تحقيق نتيجة

بناءة بشأن هذا البند من جدول الأعمال تخدم بأفضل طريقة مصالح البعثات السياسية الخاصة.

١١ - السيد موريخون بازمينيو (إكوادور): قال، متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن ميزانيات البعثات السياسية الخاصة قد زادت بشكل كبير خلال العقد الماضي، وتؤدي إلى عدم توازن في الميزانية العادية. إذ تخصص للبعثات الآن نسبة كبيرة من الميزانية العادية للمنظمة، وتعني ترتيبات التمويل والدعم الحالية أن ولايات تلك البعثات لا يمكن تنفيذها بفعالية وكفاءة. ويتولى الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤوليات خاصة لكفالة سلامة سير عمل ركيزة المنظمة المتعلقة بالسلم والأمن من خلال التمويل والمراقبة والمساءلة بالشكل الملائم. وينبغي استعراض الترتيبات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة على سبيل الاستعجال مع الأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية.

١٢ - وتابع قائلا إنه من المخيب للآمال أنه، خلال الدورات الأربع السابقة للجمعية العامة، أظهرت بعض الوفود عدم استعداد للمشاركة بصورة بناءة في إدخال تحسينات شاملة على الترتيبات الحالية للبعثات السياسية الخاصة. وتمثل الدورة الحالية فرصة قيمة لإبداء المرونة وحسن النية من أجل المضي قدما في معالجة هذه المسألة الرئيسية لما فيه مصلحة الشعوب في جميع أنحاء العالم التي تستفيد من خدمات هذه البعثات.

١٣ - وقال إن الجماعة تلاحظ أنه تم تخصيص مبلغ ١ ١٢٤,٤ مليون دولار لتمويل البعثات السياسية الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتكرر الإعراب عن قلقها إزاء أوجه عدم التوازن الناتجة عن تمويل تلك البعثات من الميزانية العادية بالنظر إلى أنها تمثل أكثر من خمس الميزانية الإجمالية التي اقترحها الأمين العام لفترة السنتين. وترتيبات التمويل الحالية غير ملائمة، ولا تناسب الطابع الخاص والمتقلب للولايات المتعلقة بالسلم والأمن. ونتيجة لذلك، نادراً ما تلبي الميزانيات المعتمدة لهذه البعثات احتياجاتها لفترة السنتين كاملة وتتطلب عادة اعتمادات منقحة. والتغييرات المبينة في مقترحات الأمين العام تدابير شاملة ولا يمكن الفصل بينها، ومن شأنها تعزيز وتحسين أداء تلك البعثات لمهامها.

١٤ - وواصل كلمته قائلا إن الجماعة تؤيد بقوة إنشاء حساب خاص ومنفصل للبعثات السياسية الخاصة يُدرج في الميزانية ويُمول وتُقدم تقارير عنه سنويا وتكون له فترة مالية تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، ويكون تمويله وفق الشروط نفسها المطبقة في حالة عمليات حفظ السلام، وذلك من أجل تعزيز كفاءة وشفافية ونزاهة عملية الميزنة في المنظمة. والجماعة، باعتبارها مساهما مهما في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، مهتمة بصفة خاصة بتحسين إدارة تلك البعثات من خلال توفير مستوى ملائم من المراقبة والمساءلة والشفافية في جميع مراحل البعثات. وأخيرا، وبناء على جدول الأنصبة المقررة الجديد المقترح، سترتفع مساهمة أعضاء الجماعة في الميزانية العادية من مبلغ ٢٠٧ ٩٨١ ٦٠١ دولار في السنة السابقة إلى مبلغ ٢٤٠ ٤٥٢ ٧٧٤ دولارا.

١٥ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن تمويل البعثات السياسية الخاصة أولوية من أولويات المجموعة، بالنظر إلى أن الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها مسائلٌ تحظى بالأولوية في برنامج العمل الأفريقي.

١٦ - وواصل قائلا إن المجموعة تلاحظ أن الاحتياجات من الموارد المقترحة لسنة ٢٠١٦ للبعثات السياسية الخاصة الـ ١٤ المندرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية تبلغ ٣٤,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١,٤ مليون دولار

مقارنة بالموارد المعتمدة لسنة ٢٠١٥. وتلاحظ أيضا عدم وجود موارد خارجة عن الميزانية مطلوبة في عام ٢٠١٥ أو متوقعة بالنسبة لأفرقة الخبراء لعام ٢٠١٦، باستثناء الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

١٧ - وذكر أن المجموعة ترى أن ما يدعو إلى التفاؤل هو أنه في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تم ملء معظم الوظائف، وتشجع المجموعة الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة الإسراع في ملء جميع الوظائف المتبقية مع الامتثال الكامل لمبدأي التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. وتلاحظ المجموعة أيضا أنه بالنسبة لعام ٢٠١٦، لن يطرأ أي تغيير على الهيكل الوظيفي المعتمد لأي من أفرقة الخبراء. كما تلاحظ عدم اقتراح أي اعتماد تحت بند الخبراء الاستشاريين بالنسبة لعام ٢٠١٦، في إطار المجموعة الثانية، وهو ما يعكس الجهود الرامية إلى الحدِّ من الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين واستقدامِ الخبراء ذوي المهارات المهنية واللغوية المطلوبة؛ وترحب بالجهود المتواصلة في هذا الصدد.

١٨ - وقال إنه فيما يتعلق بالميزنة القائمة على النتائج، ترحب المجموعة بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية من أجل المواءمة، إلى أقصى حد ممكن، بين الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز والنواتج، فضلا عن ضمان الاتساق في مقاييس الأداء وإدارته، وتشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

١٩ - وأضاف قائلا إن المجموعة تلتمس الحصول على معلومات مفصلة عن تكوين مختلف أفرقة الخبراء وعملية التعيين والفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، كما أنها تؤكد على ضرورة الاعتماد بقدر أكبر على الأفرقة المحلية. وتطلب أيضا توضيحات بشأن الدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الدعم الميداني لأعمال أفرقة الخبراء.

٢٠ - ورأى أنه من الضروري التشاور والتعاون وإقامة الشراكات فيما بين البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة تعرب عن الأمل في أن تُحل مسألة ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة بتوافق الآراء قبل نهاية الدورة الحالية.

٢١ - السيد الكواري (قطر): تكلم باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقال إن البعثات السياسية الخاصة تعمل في بيئة متزايدة التعقيد وتُسند إليها ولايات آخذة في التنوع. فإضافة إلى المهام السياسية الموكلة إليها، فهي تتصدى الآن لمسائل حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومنع العنف الجنسي في مناطق النزاع. وتتطلب الولايات المتعددة الأبعاد لهذه البعثات والزيادة في عدد البعثات توفير موارد إضافية، وهو ما سيكون له حتما أثر جانبي على الميزانية العادية وتنفيذ البرامج. ولذلك من الأهمية بمكان الحفاظ على توازنٍ في اعتمادات الميزانية بغية تجنبِ تقويض أهداف الأمم المتحدة وتمكينِ البعثات السياسية الخاصة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

٢٢ - وأضاف قائلا إن مجلس التعاون الخليجي يساوره قلق عميق من أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى قرار بشأن ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، ولم تعالج أوجه القصور في الترتيبات الحالية مع الأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية التي تعود إلى عام ٢٠١١. ولا بد من القيام على وجه الاستعجال باتخاذ تدابير بالنظر إلى أن الموارد المالية التي تتطلبها هذه البعثات زادت

بشكل كبير وأن احتياجاتها لا تخضع لدورة الميزانية العادية. ومن أجل تعزيز كفاءة وشفافية عملية الميزنة في المنظمة، ينبغي إنشاء حساب خاص ومنفصل للبعثات السياسية الخاصة.

٢٣ - السيد غارسيا لاندا (المكسيك): قال إن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة المعروضة حاليا على اللجنة لا تمثل سوى نسبة صغيرة من مجموع الاحتياجات، التي تبلغ أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية العادية للمنظمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوجد أوجه قصور خطيرة في الترتيبات الحالية لتمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة. وبالنظر إلى فشل اللجنة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية على مدى الدورات الأربع السابقة، يعتبر إيجاد حل لها خلال الدورة الحالية أمرا ملحا.

٢٤ - وأشار إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أعرب عن القلق إزاء الأثر السلبي لتمويل البعثات السياسية الخاصة على الميزانية العادية، وهو أثر يزيد من حجمه الارتفاع الكبير للاحتياجات من الموارد لهذه البعثات، التي تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من الميزانية. وبالإمكان طمأنة المجلس إلى حد كبير من خلال اعتماد الإصلاح الشامل المقترح في عام ٢٠١١، الذي يتضمن إنشاء حساب منفصل لهذه البعثات له دورة سنوية تطابق الدورة المعتمدة لعمليات حفظ السلام. وقد قدم خبراء تقنيون وسياسيون من جميع المجموعات الإقليمية اقتراحات الإصلاح هذه، و لم يضعها أفراد يرغبون في الدفع بتنفيذ برنامج أو جدول أعمال معين.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء تؤيد تأييدا واسعا الإصلاح الشامل للبعثات السياسية الخاصة بناء على توصيات اللجنة الاستشارية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي لتصحيح أوجه الخلل التي لا يمكن تبريرها، لأن حلا من هذا القبيل شرط للسير السليم لعمل الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.